الحُجَّاب وعلاقتهم بأعضاء الإدارة الأموية في الأندلس (138هـ-422هـ/756م-1031م)

د. وهراني قدور
قسم التاريخ جامعة تلمسان

وضع الأُمويّون أساس النظام الإداري والسياسي الذي سارت عليه الدولة والمجتمع في الأندلس خاصة، وفي المغرب الإسلامي عامة لعقود عديدة، من خلال إرساء القواعد، وتحديد العلاقة بين مختلف الوظائف الإدارية الدينية والسياسية والاقتصادية، فقد كان تأثيرهم واضحاً في الكيانات السياسية التي جاءت بعدهم، فأخذ المرابطون كثيراً من التنظيمات الأموية وطبقوها سواء في المغرب والأندلس، كما اتّخذ الموحدون نظاماً فيه كثير من الشَّبَهِ للمرابطين[1]

ولفَهْم الهيكل الوزاري داخل النظام الإداري الأموي بالأندلس يجب توضيح الهيكل الإداري للمناصب الحكومية الأساسية في الدولة وعلاقة كل منها بالآخر، فعلى رأس الهيكل الإداري يوجد الأمير الذي يُعتبر محوره الأساسي حيث تدور في فلكه كلّ المناصب السياسية والإدارية الأخرى، ولا يمكن لأيٍّ كان من الوزراء اتّخاذ القرارات الهامة دون الرجوع إليه، ولا يمكن كذلك مراجعته فيما يقرّر، ويمكن استثناء في هذا الشأن قاضي الجماعة[2].

ويمكن القول إنّ الأندلس لم تتّخذ نمط الدولة الحقيقية إلا في عهد الأمير «عبد الرحمن الأوسط»، فقد قسّمت المناصب الإدارية إلى صنفين من الخطط، فهناك الخطط الدينية وعلى رأسها القضاء[3]، وهناك الخطط السياسية وعلى رأسها الحجابة. وعلى ضوء ذلك قام النظام الإداري الأموي على أساس الفصل بين السلطتين الإدارية والقضائية، وعلو شأن الثانية لأنّها السلطة الوحيدة التي كانت تُراقب ولاَّة الأمر وتحاسبهم وتتصدّى لهم[4].

1- علاقة الحُجَّاب بالقضاة:

إنّ طبيعة منصب القاضي غير عادية، فهي ليست ككلّ الوظائف الإدارية والخطط الدينية الأخرى. وهذا لا يعني أبداً الانتقاص من شأن الوظائف الأخرى، ذلك أنّ مجال الاختصاص هو الذي يميز بين هذا وذاك، فالحجابة مثلاً أو الكتابة من وظائف البلاطات وقصور الملوك والأمراء. أما القضاء فهو النزول إلى مستوى مختلف طبقات الأمة وتتبّع آلامها وآمالها ومعالجة مشاكله بما تعرض عليه من قضايا متنوّعة، من بسط العدل، ونشر الأمن بين أفراده، فإذا كانت مراقبة

الحاجب أو الكاتب تتم من طرف الملك أو الأمير فقط، فإنّ القاضي تنظر إليه عيون المجتمع كلها[5]، «والحُكم بين الناس بالعدل من أفضل أعمال البر وأعلى درجات الأجر، والجور فيه واتّباع الهوى من أكبر الكبائر»[6].

وللقاضي الإشراف على بيت المال، وعليه أن يتفقّد أمر العاملين فيه كل عام وإن أمكن كل شهر، ولا يأذن لأحد التصرّف فيه إلا عن رأيـه، والقاضي والفقهاء يدبّرون أمر بيت المال ويصلحون شأنه بحيث يكون بعضهم على بعض شهيداً[7].

ويبدو أنّه لا علاقة للحاجب بتعيين أو عزل القضاة، فقد حدثت شحناء بين قاضي الجماعة «إبراهيم بن العباس القرشي»[8]، وبين الحاجب «موسى بن حدير» في عهد الأمير «عبد الرحمن الأوسط»، وكان الحاجب يُضمر العداء للقاضي لكنّه رغم ذلك لجأ للمكيدة من أجل الإيقاع به وعزله، فقد أرسل إليه امرأة فخاطبته قائلةً: «يا ابن الخلائف!»؛ وكان العرف الإداري السائد في عهد الدولة الأموية يقضي بعزل القاضي إذا ثبت اشتراكه مع الحَاكم في النسب، فلم يُنكر القاضي على المرأة ذلك، فشكته إلى الأمير وبذلك عُزل[9]. ومعنى ذلك أنّه لو كانت للحاجب سلطة على القاضي لعزله من البداية ولم يكن «ابن حُدير» بحاجة للحيلة من أجل تحقيق أهدافه.

وقد تغيّرت الأمور في عهد الخلافة فقد كانت سلطة الخليفة مطلقة أكثر مقارنةً بعهد الإمارة خاصة قبيل إعلان الخلافة[10]، ورغم ذلك فقد سجَّل لنا التاريخ موقفا مشرفاً للقاضي «المُنذر البلوطي»[11] الذي انتقد «الناصر لدين الله» واتّهمه بتبذير أموال الرعية، حيث دخل عليه وهو مُنهمك مع مُعاونيه يخطِّطون لبناء مدينة «الزهراء»، فأنكر القاضي ذلك، فأنشد الخليفة «الناصر» قائلاً:

همم الملوك إذا أرادوا ذكرهـــــــــا من بعدهم فبألسـن البنيـــــــــان

أو ما ترى الهرمين قد بقيا وكم ملك محته حـوادث الزمـــــــــان

إنَّ البنـاء إذا تعـارض شأنـــــــــــه أضحى يدلُّ على عظيم الشأن[12].

وقـد ردَّ «المُنذر بن سعيد البلوطي» على هذه الأبيات قائلاً:

يا بَانِيَ الزهراء مستغرقـاً أوقاتـه فيها أما تمهـل

لله مـا أحسنهـا رونقـــــــاً أولم تكن زهرتهـا تذبل[13]

ووصل الأمر بالقاضي إلى حد الحديث عن القضية في خطبة الجمعة، فَتَـلاَ «المُنـذر» قوله تعالى: ﴿**أَفَمَنْ أَسَّسَ بُنْيَانَهُ عَلَى تَقْوَى مِنَ اللهِ ورِضْوَانٍ خَيْرٌ أَمْ مَنْ أَسَّسَ بُنْيَانَهُ عَلَى شَفَا جُرْفٍ هَـارٍ فانْهَارَ بِـهِ فِي نارِ جهنم وَالله لا يَهْدِي القَوْمَ الظَّالِمِينَ. لا يَزَالُ بُنينهم الذي بَنَـوْا رَيْبَةً فِي قُلُوبِهِمْ إِلاَّ أن تُقَطَّعَ قُلُوبهُم والله عَلِيمٌ حَكِيمٌ**﴾[14]، مما جعل الناصر يتّخذ موقفه بعدم الصلاة وراء «المُنذر»، ورغـم ذلك لم يحاول عزله أو البطش به[15].

فهذا الحادث مثّل الصورة الحقيقة لاستقلال السلطة القضائية عن السلطة التشريعية، في حين يمكن اعتبار الحاجب هو السلطة التنفيذية، حيث يسهر على تطبيق التعليمات والقرارات التي تصدر عن الأمير أو الخليفة، وقد يتعدّى الحاجب ذلك إلى القيام بمهمة المستشار. ويمكن أن تظهر قوته من خلال التأثير في قرارات الحاكم الهامة، ويمكن أحياناً أن يتّخذ قرارات خطيرة إذا ظهر له وجهة نظر الأمير الواضحة في القضية؛ فقد يتعدّى الحاجب القيام بمهامه إلى التأثير في ولاية العهد، فهذا «عيسى بن شهيد» يتعرّض للأذى من طرف «نصر» الصقلبي بسبب مساندته للأمير «محمد بن عبد الرحمن» في قضية ولاية العهد، فقد سعى نصر إلى استمالة أكثر الوزراء وعلية الجند ورجال المملكة إلى رأيه القاضي بمنح ولاية العهد إلى «عبد الله بن طروب»[16]، مما جعل الأمير في حيرة من أمره فلجأ إلى مشورة وزرائه، فسألهم عن تقديم أيٍ من الولدين إذا حلَّ حادث الموت، فأشار كلّهم بـ «عبد الله» إلاَّ حاجبه «عيسى بن شُهيد»، فإنّه رشح «محمداً» للأمر، وذكر له ثناء أولي العقل عليه وميلهم إلى إيثاره، وإجماعهم على محبته، فسُرَّ الأمير «عبد الرحمن» بقوله، وموافقته لما ثبت من صحيح رأيه، وازداد بصيرة في إيثار «محمد» وصدوفاً عن «عبد الله» أخيه، وشكر لـ «عيسى» صدق مناصحته[17]، مما جلب له عداء السيدة «طروب» زوجة الأمير «عبد الرحمن» سيدة القصر الأولى، التي كانت تطمح إلى تولية ابنها «عبد الله» ولياً للعهد[18]؛ لكنّ أمر هذا التنافس قد خَفَّ بعد مهلك «نصر» الخصي.

وعرفاناً بجميل الحاجب «عيسى بن شهيد» أبقاه الأمير «محمد» في منصبه بعد توليه الحُكم، واعترف بالجميل إلى كل الذين أعانوه فاستوزر صباح بيعته «محمد بن موسى الغافقي» و«عبد الرؤوف بن السَّلم»[19].

ويمكن للحاجب أن يتّخذ بعض القرارات الخطيرة إذا رأى وجهة نظر الأمير الواضحة في القضية، حتى لو تعلّق الأمر بمعاقبة أحد أفراد الأسرة الحاكمة، فقد نقل الكاتب «عبيد الله بن يحي»[20] إلى الوزراء وأكابر الناس أن «مُطرف» ولد الأمير «عبد الله» قد اعتزم على الخروج على والده، فقصدوا الحاجب «ابن السليم» وقالوا: «إنا بُغينا على الجلاء عن دورنا بإخافة «مُطرف» لنا،

ورغبته إلينا في البيعة له وخلع أبيه، فإن كنتم تحمموننا وإلا صرنا للجلاء، فمعنا علوم لسنا نفقد من يكرمنا بها حيث توجَّهنا». فأنهى الحاجب ذلك إلى أبيه الأمير عبد الله، فوجّه إليه «عبد الله بن محمد» صاحب الخيل و«عبد الله بن مضر» صاحب المدينة، فحارباه يومين وأُخذ في اليوم الثالث، فوقف على باب دار الوزارة، وأُعلم الحاجب «ابن السليم» بحضوره. فقال الحاجب: «ولماذا سُقته؟ ارجع به إلى داره فاضرب رقبته وادفنه». فكان كذلك[21].

تـدُلُّ جُرأة الحاجب في اتّخاذ قرار من هذا النوع على ثقته بنفسه، وبصحة القرارات التي يتّخذها، رغم أنّ هذا القرار في قمة الخطورة وهو إعدام ابن الحَـاكم، خاصة إذا تعلّق الأمر بالحاجب» ابن السليم» الذي كان سَبَبُ تَعْيِينِه في هذا المنصب هو عقابه لخادم الأمير «المُطرف» عندما كان يتولّى السـوق[22].

-2 علاقة الحُجَّاب بالوزراء والولاة:

كما يدلّ لجوء الوزراء إلى الحاجب وعدم تجاوزه إلى الأمير رغم خطورة الموقف حرصهم على احترام رسوم الدولة وقوانينها، وثقتهم في سرعة إيصال المعلومات إليه، فلم يخلق وجود منصب الحاجب أي عراقيل بيروقراطية، بل حرص المكلَّف بهذه المهام على وضع الحَـاكم أمام صورة الواقـع مهما كان شكل هذه الأحداث بسيط أم معقد.

وقد حرص الحُكَّام الأمويون على الحفاظ على هيبة وقيمة منصب الحاجب فمنعوا أبناءهم من تجاوزه والدخول عليهم دون إذن، بل حدَّدوا لزياراتهم مواعيد معينة، فقد أنَّب الأمير «عبد الرحمن الداخل» ابنه «هشام» بسبب زيارته له دون موعد سابق، رغم أنّ الأمر كان خطيرا، ويتعلّق بمعالجة ثورة «الكنـاني»[22]، ويدلّ هذا دلالة واضحة على القيمة التي حرص الأُمويون على إعطائها لحُجَّابهم[23].

أما بالنسبة لعلاقة الحُجَّاب بعمال الكور فقد اختلفت من مرحلة لأُخرى، فقد أوكلت مهمة تعيين الحجاب خلال المرحلة السابقة لاعتلاء الأمير «محمد بن عبد الرحمن» الحُكم إلى مجلس الوزراء فكان الحاجب ومشاوروه يختارون الأكفاء ذوي المروءة. لكنّ الأمر تغيَّر عندما أصبح الوزير «هاشم بن عبد العزيز» هو المُدبر لمختلف شؤون الدولة، فبعدما كان اختيار الوالي يخضع لشرطي الحلم والعدل زيادة على شرط التقدّم في السن، مَال هذا الوزير إلى تعيين الأحداث وشاطرهم أرباحهم، فكان العُمَّال يُسَمَّوْن «المناصفين» فأصبحت المسألة قائمة على ما يمكن أن نسمِّيه بيـع المناصب[24]؛ وقد بلغ الأمر بالحاجب «المنصور» إلى قتل ابن عمه «عمرو بن عبد الله بن أبي عامر» سنة375هـ/985م، بعدما ولاَّه المغرب بسبب احتجانه الأموال دونه[25].

ويختلف الحال إذا تعلَّـق الأمر بتعيين أحد أفراد الأسرة الحاكمة عاملاً على إحدى الكور، ففي هذه الحالة يكون التعيين من طرف الأمير مباشرة. والأمر مماثل إذا كان التعيين في منطقة معروفة بالتوتر السياسي فيُعَيَّن فيها رجل من ثقات الحاكم والمقرّبين إليه، فقد عين الأمير «عبد الرحمن الحاكم» «تمام بن علقمة» على مدينة «طليطلة» بعد أن قضى على ثورة «هشام بن عروة»، وبعدما أعفاه عن الحجابة[26].

«أمـا الوزارة فقد قُسِّمت أصنافاً، وأفرد لكل وزير مهمة يختص بها، فجعلوا لحسبان المال وزيراً، وللنظر في حوائج المتظلمين وزيراً، وللنظر في أحوال أهل الثغور وزيراً، وللخيل وزيراً»[27]، وبذلك تعدّدت اختصاصاتها واختلفت، مما ساعد على التفرّغ للإنجاز أو الإشراف على المشاريع العمرانية والعسكرية[28]. وقد أُستحدث هذا المنصب مع اعتلاء الأمير «عبد الرحمن الأوسط» الحكم سنة 206هـ/822م، إذْ أنّها لم تعرف بالأندلس قبل ذلك[29]، ومثل الحاجب دور الوسيط والمنسِّق بين الوزراء والأمراء.

أما خطّة صاحب المدينة فقد كانت خطة دينية إلا أنّها تَأَثَّرَتْ كثيراً بالتغييرات التي حدثت للحجابـة، ففي سنة (366هـ/988م) صدر مرسوم الخليفة «هشام المُؤيد بالله» بتولية «محمد بن عبد الله بن أبي عامر» بدلاً من «محمد بن جعفر المُصحفي»[30]، وذلك مسايرة لما حدث من تغيير في منصب الحجابة، حيث عوَّض الحاجب «محمد بن أبي عامر» سلفه «جعفر المُصحفي»، وهذا ما يُبرز العلاقة المهمة بين المنصبين؛ إذْ يمكن للحاجب أن يضبط العامة ويضمن ولاءهم من خلال ضمان ولاء صاحب المدينة له، وذلك بالقضاء على الفتن وهي في المهد، وكذا على الشعور بالتذمّر الذي يمكن أن يظهر عند العامـة.

ووعياً من «المنصور بن أبي عامر» بأهمية منصب صاحب المدينة في خدمة نظام الحجابة الجديد الذي اعتزم إنشائه، وكي تتم له السيطرة على شؤون الأمن والحراسة في العاصمة، عَيَّن على مدينة «قرطبة» ابن عمّه «عمرو بن عبد الله بن أبي عامر» وهو الملقّب بـ «عسكلاجة»، ثم رقَّـاه إلى منصب صاحب المدينتين بعد بناء «الزهراء»، «وكان صارماً مهيباً جباراً قاسياً، فاتّبع سياسة العنف والشدّة حتى أقرّ الأمن في مدينتي قرطبة والزهراء[31]، وسلك في أهل الشر سبيل»[32].

أما أمر الاشراف على الخزانة العامة فقد أوكل إلى شيخ الخُزَّان، ومنحه الحُكـام كل الصلاحيات للحفاظ على مال الدولة من الضياع والتبذير، وقد رأينا كيف أنّ شيخ الخزان «موسى بن حدير» رفض تنفيذ أمر الأمير «عبد الرحمن الأوسط» القاضي بصرف مبلغ كبير من المال منحه للمغني

«زرياب»، ولم تكن للحاجب أي سلطة على الخُـزَّان، فقد كان الأمير هو المشرف المباشر عليهم، وهو من يراجع الحسابات قبل توقيعها، فقد رفع بعض الخزان إلى الأمير «محمد بن عبد الله» براءات إنفاق بنحو مائة ألف دينار كي يراجعها، وكان الخازن قد أجهد نفسه في تجميلها، وأرهف حسّـه في تصحيحها، واجتمع معه عليها من الخزانة جهابذة الحساب، فلم يكن للغلط فيها مقيل، فلما تناولها الأمير بدا له فيها غلط، فردّها للخازن، فعاد وأجهد نفسه مع معاونيه من أجل استخراج الخطأ، فلم يدركوا ذلك، وما كان عليهم إلا أن ردوها إليه، بحجّة أنّ علمهم لم يُدرك ما نبّه عليه من عيبها، حينها أشار بالقلم إلى موضع الخطأ[34].

وقد أصبح الحاجب العامري هو المُتصرف الوحيد في بيت المال، خاصة وأنّه ناب عن الخليفة في كل الأمور، فعندما قام «عبد الملك بن المنصور بن أبي عامر» بنقل بيت المال من قرطبة إلى الزاهرة، تنفيذا لأوامر والده، سنة 386هـ/996م، تمكّن في ثلاثة أيام من حمل ما مقداره خمسة آلاف ألف دينار دراهم، ومن الذهب سبعمائة ألف جعفرية، ومع ذلك لم يتمكن من أخذ كل ما في بيت مال لوقوف السيدة صبح وأعوانها دون ذلك[35].

3- علاقة الحجاب بالكُتَّاب:

أما خطة الكتابة فتعتبر من أهم وظائف الدولة، دعت الضرورة إليها عندما فسد اللسان وصار صناعةً اختص بمن يُحسنه[36]، وخُصّص لهذه الخطة ديوان يسمَّى «ديوان الرسائل»[37]، فقد كان الحاجب بعد إشرافه على كتابة السجلات في داره يبعثها إلى باب السدة حيث كانت تختم[38].

وقد حفظ لنا التاريخ الأندلسي سيرة رجل جمع بين منصبي الحجابة والكتابة، وهو «عبد الكريم بن عبد الواحد بن مغيث»[39]، فعرفت معه الحجابة شكلاً جديداً لم تعرفه مع قبله، ووصفه «ابن الأبار» بالشاعر المفوّه[40]، لذلك كان قيامه بمهام الكتابة أحسن قيام نظراً لبراعته الأدبية الفائقة.

وقد اشتهرت عدة بيوت بالأندلس باشتغالها بالكتابة، ومن أهمها بيت «الزجـالي»، وكان «محمد بن سعيد الزجالي» رأس هذا البيت، واشتهر من ذريته كذلك «حامد الزجالي»[41]، فلما توفي تشوف إلى خطة الكتابة العليا جلة من الموالي من الوزراء وغيرهم، وخاطب الأمير «محمد بن عبد الرحمن» كثير منهم يعرضون عليه أنفسهم لتقلُّدها، فأعرض عنهم وأمر في البعث لـ«عبد الملك بن عبد الله بن أمية»[42]، فقلَّده الكتابة ولم يكن يَكْمل لها[43] فقدح فيه الوزير الأثير عند الأمير والمُدبر لشؤون دولته القائم مقام الحاجب «هاشم بن عبد العزيز» وكـرَّه له استكتابه على قلّة أدبه، ووصفه بالتعرّي من البلاغة وقلّة المعرفة بأدوات الكتابة[44]، ورغم

تراجع الوزير عن انتقاد الكاتب بعد موقف الأمير الغاضب من كثرة تتّبعه لغلطات خصمه، إلا أنّ العداء بين الأسرتين بقي قائماً[45]، بل وصلت العداوة أشدّها؛ فقد حرَّض الكاتب «عبد الملك بن أمية» الأمير «المُنذر» على قتل حاجبه «هاشم بن عبد العزيز»، ثم سعى «أحمد بن هاشم» إلى تحرض «المُطرف بن عبد الله» على قتل «عبد الملك»[46].

وحدث الشيء نفسه بين «هاشم بن عبد العزيز» والكاتب «القومس بن أنْتَنْيان» خليفة «عبد الملك بن أمية» على الكتابة العامة، فقد ثبت أنّ الأمير محمد قال: «لو أن القومس كان مسلماً ما استبدلناه». فلما بلغه الخبر أشهد على إسلامه، فولاه الكتابة[47]، لأنّه من العيب أن يلي كتابة أمير المسلمين رجل نصراني، لكنّ «هاشم» ظلّ يشكِّك في ذلك عند الأمير وداوم على محاولة الإيقاع بالكاتب، فلم يستطع إلى ذلك سبيلاً؛ لأنّ الكاتب كان شديد الحذر، متمكناً من الصنعة[48]، وبلغ مِنْ تتبع «هاشم» لـ القومس» أنّه جمع الشهود بعد وفاته ليثبت نصرانيته فيحرم ورثته من التركة وقد كانت كبيرة؛ لكنّ القاضي «سليمان بن الأسود الغافقي»[49] وقف حجر عثرة أمام كيد الوزير، وحكم بتوزيع التركة على ورثة الكـاتب[50].

توضِّح قصة هاشم بن عبد العزيز» مع الكاتبين «عبد الملك بن أمية» و»القومس» بشكل لا يترك مجالا للشك أن لا سلطة للوزير المُدبر لشؤون الدولة القائم مقام الحاجب على الكاتب، بل كل خطة من الاثنين مستقلة عن الأخرى، تتلقى أوامرها ونواهيها من الحاكم العام الذي هو الأمير أو الخليفة وإلا كيف يحتاج «هاشم» إلى الاحتيال للإيقاع بالكاتب.

إن ترتيب أهمية المناصب الإدارية المختلفة داخل الدولة الأموية والعلاقة التي تربط بينها لم يكن شيئاً ثَابِتاً طول مدة وجود هذه الدولة، فأهمية منصب الحجابة مثلاً اختلفت اختلافاً كبيراً بين عهد الإمارة وعهد الخلافة، وتبعاً لذلك اختلفت علاقة هذا المنصب بالمناصب الإدارية الأخرى. وقد اختلفت مكانة الخطط السياسية من حجابة وغيرها في الدولة حسب قوة الحاكم أو ضعفه، ذلك أنّ شأنها يسمو بسمو شأن الحاكم، أما إذا استبدّ به أحد أعوانه فإنَّ شأن الخطط يدنو[51]؛ وخير ما يُعبِّر عن هذا الوضع ما قاله أحد الشعراء:

هَبْكَ كمـا تَدَّعي وزيراً وزيـر من أنت يا وزيـــر

وَالله مَـا لِلأمير معـــنى فكيـف مَنْ وزرَ الأميـرَ[52].

لقد حددت الأعراف والتقاليد النابعة من طبيعة نظام الحُكم الأموي العلاقة بين الحاجب وأعضاء إدارته، فلم تكن مهامه ومهام رجال الإدارة مضبوطة بتعاليم مكتوبة، أو ميثاق معروف،

إنّما توارثت الأجيال مجموعة من الرسوم فتم الالتزام بها أحياناً وتجاوزها أحياناً أُخرى؛ وذلك حسب قوة الحاكم في فرض النظام، أو ضعفه على حماية نفسه من الطامعين.

ففي المراحل التي عرفت فيها الأندلس حُكَّاماً أقوياء فرض هيبتهم النظام مثلما كان الحال في عهد عبد الرحمن الداخل، و»عبد الرحمن الناصر»، أما في المراحل التي عرفت حُكاماً ضعفاء فقد اختل النظام وتمَّ تجاوز الأعراف والقوانين التي تعوَّدت أن تسير عليها الدولة، مثلما حدث في المرحلة التي سميناها «مرحلة تسلط الحُجَّاب على الحُكم». لذلك فيمكن القول إنّ علاقة الحاجب بأعضاء الإدارة وبالجيش كان يختلف من مرحلة إلى أخرى.

الهوامش

1 - حسن علي حسن، الحضارة الإسلامية في المغرب والأندلس. القاهرة: مطبعة الخانجي. 1980. ص157.
2 - كان القضاة في الأندلس على مراتب ودرجات، فقضاة القرى الصغيرة يطلق على الواحد منهم لقب مسدَّد، أما في قرطبة فقد عُرف في عهد الولاة بلقب قاضي الجند أو العسكر، وبعد أن قامت الدولة الأموية أخذ اللقب يتغير، إذ ظهر مسمى جديد هو «قاضي الجماعة» بدلاً من «قاضي الجند» وأول من حمل هذا اللقب هو يحيى بن يزيد الذي كان يشغل منصب «قاضي الجند» قبل وصول الأمير عبد الرحمن الداخل للحكم، وبعد أن قامت الإمارة وتولى الأمير الداخل الحكم أقر القاضي «يحيى بن يزيد» على منصبه، ونعني بقاضي الجماعة قاضي قرطبة، وأما من يلي القضاء في إحدى الكور، فقد كان يعرف بلقب «قاضي» منسوباً إلى الكورة التي هو فيها، فيقال قاضي كورة كذا. سالم عبد الله خلف، نظم حكم الأمويين ورسومهم في الأندلس. المدينة المنورة: -2 الجامعة الإسلامية. 1424هـ/ 2003م، ج2، ص619. بن معمر محمد، تاريخ القضاء الإسلامي وتطوره ببلاد المغرب على عهدي المرابطين والموحدين. رسالة ماجستير، معهد التاريخ، جامعة وهران، السنة الجامعية: 1993/1992. ص ص69، 71.
3 - ابن خلدون عبد الرحمن أبو زيد ، المقدمة. بيروت: دار الكتاب اللبناني. 1984، ص424.
4 - بن معمر محمد، المرجع السابق. ص26.
5 - نفس المرجع، نفس الصفحة.
6 - أحمد الونشريسي، المعيار المغرب والجامع المغرب. بيروت: دار الغرب الإسلامي، 1981، ج10. ص78.
7 - سالم خلف، المرجع السابق، ج2، ص654.
8 - إبراهيم بن العباس بن عيسى بن الوليد بن عبد الملك بن مروان القرشي، كان محمودا في قضائه عادلاً في حكمه متواضعاً في أموره، غير متصنع ولا متهيب، تولى القضاء مرتين فكانت ولايته الأولى سنة أربعة عشرة أو خمس عشرة ومائتين، ثم عزل وولي غيره، ثم ولي على إثر «سعيد بن سليمان» ولي القضاء أيضاً. أبو عبد الله محمد بن حارث الخشني، قضاة قرطبة. تحقيق: إبراهيم الأبياري. القاهرة، بيروت: دار الكتاب المصري، دار الكتاب اللبناني.1402هـ/ 1982م. ص119.
9 - الخشني، قضاة قرطبة. ص120. ابن حيان، المقتبس من أنباء أهل الأندلس. تحقيق: محمود علي مكي. بيروت: دار الكتاب العربي، 1393هـ/1973م. القطعة 02. ص ص115، 116.
10 - Lévi provençal, Histoire de l`Espagne Musulmane.Tome3. Paris : Editions G.P Maisonneuve.1953. P .10 -
11 - هو أبو الحسن منذر بن سعيد بن عبد الله البلوطي النفزي القرطبي، قاضي قضاة قرطبة في عصره،

فقيه خطيب وشاعر فصيح، ولد سنة 273هـ/ 886م، ومات سنة355هـ/ 966م. ولي قضاء ماردة، ثم قضاء الثغور الشرقية، فقضاء قرطبة؛ له كتب كثيرة منها «الإنباه على استنباط الأحكام» و»الإبانة عن حقائق أصول الديانة» والناسخ والمنسوخ». أبو النصر الفتح ابن خاقان، مطمح الأنفس ومسرح التأنس في ملح أهل الأندلس. تحقيق مديحة الشرقاوي. القاهرة: مكتبة الثقافة الدينية. ط01، 1422هـ/ 2001م، ص113. أبو محمد بن أبي النصر فتوح بن عبد الله الحميدي، جذوة المقتبس في ذكر ولاة الأندلس. بيروت: دار الكتب العالمية.1417هـ/ 1997م. ص315. ترجمة811. المقري، أحمد بن محمد التلمساني المقري، نفح الطيب في غصن الأندلس الرطيب وذكر وزيرها لسان الدين ابن الخطيب. تحقيق: إحسان عباس. بيروت: دار صادر، (1408هـ/ 1988م). ج1، ص372.

12 - أحمد مختار العبادي، في التاريخ العباسي والأندلسي. بيروت: دار النهضة العربية. دت، ص417.

-13 نفس المرجع، ص418.

14 - سورة التوبة، الآيتان -109 110.

15 - ابن خاقان، المصدر السابق، ص 117؛ العبادي، في التاريخ العباسي والأندلسي. ص417.

16 - ابن حيان أبو مروان حيان بن خلف القرطبي، المقتبس. القطعة 02. ص106.

17 - المصدر نفسه، ص107.

18 - ابن القوطية، تاريخ افتتاح الأندلس، دار الكتاب المصري واللبناني، القاهرة بيروت، ط2، 1998، ص91.

19 - ابن حيان، المقتبس، ق02. ص8، 9، 10، 62. ابن القوطية، المصدر السابق. ص95.

- هو عبد الرؤوف بن عبد السلام بن إبراهيم بن يزيد، أحد الموالي الأمويين بالأندلس، دخل أبوه الأندلس وخدم في دولة الأمير عبد الرحمن الداخل، في حين أن عبد الرؤوف تولى طليطلة ونواحيها للأمير «محمد بن عبد الرحمن» وتوفي في أيامه وهو ولي الوزارة. ابن حيان المقتبس، ق02. ص452. هامش: 93.

20 - «عبيد الله بن يحي» شغل الكتابة زمن عبد الرحمن الأوسط» له رحلة إلى الشرق وصل فيها إلى العراق، مات بالأندلس سنة سبع وتسعين ومائتين وهو آخر من حدَّث عن «يحي بن يحي». الحميدي، جذوة المقتبس، ص237، الترجمة: 581.

21 - ابن القوطية، المصدر السابق. ص118.

22 - ابن حيان، المقتبس في تأريخ رجال الأندلس. تحقيق: الأب ملوشور أنطونية. باريس: بولس كتنر الكتبي. 1937. القطعة 03، ص05.

23 - الرماحس بن عبد العزيز الكناني، كان والي الجزيرة فثار على الخليفة عبد الرحمن الداخل وحاربه، فلما شعر بالخطر جاز البحر حتى قدم على أبي جعفر المنصور. مؤلف مجهول، أخبار مجموعة في فتح الأندلس وذكر أمرائها رحمهم الله والحروب الواقعة فيما بينهم. تحقيق: إبراهيم الأبياري. القاهرة، بيروت: دار الكتاب المصري واللبناني. ط02، 1410هـ/1989م. ص102.

-24 سالم خلف، المرجع السابق. ج1، ص303.

25 - سالم خلف، المرجع السابق. ج1، ص 336.

26 - أبو عبيد الله محمد بن عبد الله بن أبي بكر القضاعي ابن الأبار، الحلة السيراء. تحقيق: حسين مؤنس. القاهرة: دار المعارف. ط2، 1985، ج1، ص277، 278.

27 - ابن عذاري المراكشي، البيان المغرب في أخبار المغرب. بيروت: مكتبة صادر، د.ت.. ج2، ص79. ابن الأبار، الحلة السيراء. ج1، ص143 .

28 - ابن خلدون المقدمة. ص424.

29 - ابن سعيد المغربي، المغرب في حلى المغرب، تحقيق:د. شوقي ضيف. ط02، القاهرة: دار المعارف، 1963. جـ01، ص40.

30 - ابن الأبار، الحلة السيراء. ج1، ص114. ابن سعيد المغربي، المصدر السابق، ص46.
31 - أبو الحسن علي الشنتريني ابن بسام، الذخيرة في محاسن أهل الجزيرة، تحقيق: إحسان عباس. لبنان، تونس: الدار العربية للكتاب (1395هـ/ 1975م)، ق4، م1، ص64. ابن الخطيب، المصدر السابق. ج2، ص61.
32 - ابن الأبار، الحلة السيراء، ج1، ص277.
-33 ابن عذاري، المصدر السابق، ج2، ص397.
34 - ابن حيان، المقتبس. ق02. ص136.
35 - ابن بسام، المصدر السابق. ق4، م1، ص ص 71، 73.
36 - ابن خلدون، المقدمة. ص436.
37 - نفس المصدر، ص437.
38 - ابن الأبار الحلة السيراء. ج1، ص253.
39 - نفس المصدر، ص136.
40 - نفس المصدر، نفس الصفحة.
41 - حامد الزجالي: بيت الزجالي من بيوت الشرف بقرطبة من غير قدم في الدولة توارث أبناؤه خطة الكتابة، وكان مؤسس هذا البيت «محمد بن سعيد الجزالي» من نفزة وهو المعروف بـ «حمدون»، يعتبر حامد أحد أبنائه فقد ورث عنه خطة الكتابة، وإشتهر بها إلى أن مات سنة 268هـ/ 846م. ابن سعيد، المصدر السابق. ج1، ص331. ترجمة:237. ابن حيان، المقتبس، ق02. ص31، 32.
42 - ابن القوطية، المصدر السابق. ص95.
- عبد الملك بن عبد الله بن أمية بن يزيد ، دخل جده أمية الأندلس في طالعة بلج بن بشر ، ولي عبد الملك الكتابة بعد وفاة حامد الزجالي،سنة 268هـ/881م، ثم ولي الوزارة للأمير محمد، فلما ولي المنذر أقره على الوزارة، وعينه على القيادة فتولى ثورة ابن
حفصون، وكان مقتله على يد «المُطرف بن عبد الله» على مسافة ميلين من إشبيلية، سنة 282هـ/895م. ابن الأبار، الحلة السيراء. ج2، ص373. ترجمة: 203.
43 - ابن حيان المقتبس. ق02. ص143.
44 - نفس المصدر والصفحة.
45 - نفس المصدر. ص144.
46 - ابن الأبار، الحلة السيراء. ج2، ص373. ترجمة: 203؛ ابن حيان، المقتبس. ق02. ص527، الهامش: 316.
47 - ابن القوطيـة، المصدر السابق، ص95.
48 - الخشني، المصدر السابق. ص159.
49 - سليمان بن أسود بن يعيش بن جشيب، من مدينة غافق، ولي كورة ماردة وقت ولاية عمه سعيد بن سليمان قضاء الجماعة بقرطبة، ولاه الأمير محمد بن عبد الرحمن قضاء الجماعة بقرطبة. الخشني، المصدر السابق، ص155.
50 - نفس المصدر، ص160، 161.
51 - ابن خلدون، المقدمة، ص436.
52 - ابن حيان، المقتبس. ق02. ص137.